

واقع التصدير في سياق أزمة الكوفيد-19: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع
الصناعات الغذائية الفلاحية (IAA)

The reality of exporting in COVID-19: Medium and Small Companies cas
in the agri-food industry (AFI)

عرباوي خيرة¹

¹Arbaoui Kheira

¹جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، (الجزائر)، arbaoui.kheira@yahoo.com

تاريخ القبول: 2023/04/12

تاريخ الاستلام: 2023/03/03

ملخص:

شهد الاقتصاد الجزائري مجموعة من التحولات الهامة جراء تداعيات وباء فيروس كورونا الذي ظهر في أواخر عام 2019 والذي تزامن أزمة النفط والأزمة الهيكلية الموروثة من النظام السياسي السابق. لمعالجة هذا الوضع، تم اقتراح العديد من البدائل من شأنها الخروج من هشاشة هذا النموذج القائم على الربيع البترولي والمحروقات بصفة عامة. من بين المقاربات الجديدة التي تم الإشارة إليها: تنويع موارد الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ... والابتكار بشكل أكبر في المجالات الواعدة ذات الوجهة التصديرية مثل الصناعات الغذائية الزراعية (IAA).

وعليه، تسعى الإدارات والمؤسسات الحكومية الجديدة جاهدة إلى ترسيخ ثقافة اقتصادية جديدة قائمة على تشجيع روح المقاولاتية الابتكارية قصد تدويل المؤسسات الوطنية خاصة المتوسطة والصغيرة (PME) وبالتالي التقليل من فاتورة الإستيراد وترقية الصادرات.

كلمات مفتاحية: المؤسسات المتوسطة والصغيرة – الفيروس التاجي -19- التصدير – الصناعي الغذائي الفلاحي

تصنيف JEL: E24, J64, M51

Abstract:

The Algerian economy is facing a set of important transformations due to the repercussions of the corona virus epidemic that appeared at the end of 2019, which coincided with the oil crisis and the structural crisis inherited from the previous political regime. To deal with this situation, many alternatives have been proposed that would make up for the fragility of this model based on oil rents and hydrocarbons in general. Among the new avenues mentioned: the diversification of the economy's resources by investing in other economic sectors, and greater innovation in promising export-oriented fields such as the agri-food industries (AFI). As a result, new willingness and government institutions are striving to establish a new economic culture based on the encouragement of innovative entrepreneurship in order to internationalise national companies, especially small and medium-sized companies, and thus reduce the import bill and promote exports.

Keywords : Small and medium-sized companies –COVID-19- Export –Agri-food

Jel Classification Codes : E24, J64, M51

مقدمة.

¹ المؤلف المرسل: عرباوي خيرة، arbaoui.kheira@yahoo.com

تأتي هذه الدراسة قبل كل شيء كمحاولة لإثراء مشروع بحث تكويني جامعي (PRFU) حول موضوع المقاولاتية الابتكارية في قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية من جهة، و من جهة أخرى محاولة لتسليط الضوء على واقع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة (PME-PMI) من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال و الوقوف أمام أهم المعوقات التي تعرقل عملية التصدير.

وعليه، قمنا باختيار قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية كون هذا الأخير (IAA) قطاع واعد يتمتع بإمكانيات هائلة للنمو والتنمية، فضلاً عن المشاكل العويصة وتبعاتها التي تستدعي إيجاد حلول لها. يعد هذا القطاع واعدًا كونه يضم كل الأنشطة الاقتصادية لنظام الغذاء من إنتاج، توزيع واستهلاك الغذاء وبالتالي تحقيق هدفين إستراتيجيين على المدى القصير والبعيد على حد سواء: ضمان الأمن الغذائي للبلد والمساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني كمقاربة بديلة للنموذج الإقتصادي الهش الذي تعتمد الجزائر بالرغم من تعاقب الأزمات البترولية.

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة صياغة إستراتيجية ملائمة لتنمية الصادرات في مؤسسات القطاع من شأنها تحقيق نقلة نوعية تضمن تعظيم المكاسب التي تحقق الغاية المنشودة ألا وهي تنويع موارد ومداخل الإقتصاد الوطني.

لمعالجة هذا الموضوع إرتأينا طرح الإشكال التالي:

هل يمكن إعتبار أي المؤسسة صغيرة أو متوسطة قابلة للتدويل وبالتالي قادرة على خوض غمار الشمولية؟

لمحاولة الإجابة على هذا التساؤل ومعالجة هذا الموضوع، قمنا بإعتماد خطة عمل مهيكلية على أربع نقاط أساسية: أولاً، تطرقنا إلى عرض أهم المحطات التي ميزت السياق الإقتصادي الوطني والعالمي مؤخرًا. ثانيًا، حاولنا تسليط الضوء على البدائل الحقيقية التي تقدمها العولمة وفق متطلبات جديدة قائمة أساسًا على المعرفة والابتكار. ثالثًا، تطرقنا إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القدرة على التدويل وبالتالي كسب الوجهة التصديرية. وأخيرًا، حاولنا تقديم بعض الإقتراحات قد يمكن الإستفادة منها في تحديد خارطة طريق من جهة، ويمكن إعتبارها كمنفذ جديد لبحوث مستقبلية في هذا الصدد.

1. السياق الإقتصادي.

يعيش العالم مؤخرًا وضعًا غير مألوفًا على جميع الأصعدة بالأخص إقتصاديًا، إذ يعد هذا الوضع استثنائيًا من مختلف الجوانب ويشكل منعطفًا كبيرًا في تاريخ الإنسانية، ليس لخطورته فحسب بل لأثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذ أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية الإقتصادية، التجارية والسياسية....

1.1 أزمة الفيروس التاجي 19 وتبعاته السوسيوإقتصادية.

لقد شهد العالم منذ العامين الأخيرين أزمة صحية جراء الجائحة "كوفيد 19" والتي كانت تبعاتها وخيمة على الإقتصاد العالمي عمومًا والوطني على وجه الخصوص.

حيث فرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، العزل والحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ومنع السفر، مما انعكس سلبيًا على الإقتصاد حيث عاش مؤخرًا حالة من الركود الحاد، حيث تسبب في انهيار مفاجئ لقيم وأصول العديد من البورصات العالمية بسبب صعوبة

التنبؤ بحركة الأسواق وعرقلة الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم وأصاب قطاعات المال، النقل، السياحة، و الاقتصاد العالمي عمومًا بخسائر فادحة.

وكان لتفشي فيروس كورونا مع انهيار أسعار النفط إلى حوالي 33 دولار للبرميل الواحد في ظل الأزمة النفطية الأخيرة، أثرًا سلبيًا مزدوجًا على الدول التي تعاني من هشاشة نموذجها الاقتصادي والاجتماعي على غرار الاقتصاد الجزائري الذي عرف، زيادة على ذلك أحداثًا مهمة في الساحة السياسية جراء الحراك الشعبي منذ 22 مارس 2018 والذي تمخض عنه الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

و مع ظهور الأنواع المتحورة لهذا الفيروس الذيهدد بإحداث مضاعفات حادة في الاقتصاد العالمي¹. ومع احتمال استمرار ضعف، و/أو توقف التدفقات النقدية للشركات والدول آنذاك، أصبحت العديد من هذه الشركات والدول عاجزة عن سداد أقساط الفائدة، فضلاً عن التداعيات الخطيرة المصاحبة: إنخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي.

والمؤكد أنه كلما طالت مدة جائحة كورونا، كلما زاد احتمال حدوث أزمة مالية أخطر بكثير من تلك التي شهدتها العالم عام 2008. وفي ضوء هذا الوباء الذي لم يستطع العالم لحد الآن احتوائه بشكل كلي بالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي، فإن تبعات هذه الجائحة ستستمر لفترة طويلة. هذا الغموض حول مدة تأثير هذه الجائحة يضيف عبأً اقتصادياً آخر، يمثل في تخوف الشركات والدول من ضخ استثمارات ضخمة في مستقبل غير واضح المعالم.

2.1 إعادة النظر في أهمية الشمولية أو العولمة.

تشير العديد من التقارير الرسمية² إلى أن أزمة كورونا لم تثبت فشل العولمة فحسب، و إنما أثبتت مدى هشاشتها وزيف الكثير من الحجج التي سيقى لتبريرها. فمع بداية الوباء، سارعت جميع الدول التي روجت للعولمة، واستفادت منها اقتصادياً واستراتيجياً، إلى الانغلاق إلى الداخل والحد من السفر وإغلاق حدودها، وتخزين الإمدادات الطبية والغذائية ذات الاستهلاك القوي والمتكرر.

و مع تفاقم الأزمات المصاحبة لإنتشار الوباء، تحول الأمر من مجرد كساد و ركود قوي إلى أزمة أكثر حدة ألا و هي إهيار شركات و مؤسسات ضخمة و إعلان إفلاسها³.

فمن العولمة الاقتصادية إلى اشتراكية "المرض"، يرى العديد من رجال السياسة و الأعمال و حتى الأكاديميين أن هذه الأزمة ساهمت بشكل مباشر و واضح في قتل العولمة، إذ تعتبر كهديّة للقوميين و يُتوقع أن يكون له آثار طويلة المدى على حرية الحركة للأفراد والبضائع⁴.

فبينما كانت العولمة تخدم أنظمة رأسمالية دولية على حساب الفقراء في العالم الثالث، فإن كورونا أتت لتقضي على تلك الفوارق الطبقيّة وأوجد ما يمكن تسميته بـ "اشتراكية المرض" بحيث أصبح كل الناس سواسية و معرضين بنفس الدرجة لهذا الوباء الذي أصبح عابراً للطبقات الاجتماعية بكل درجاتها وتصنيفاتها⁵.

خلاصة القول أن هذا السياق المتعدد الأبعاد و المتشعب التفاعل تشكل نتيجة للأحداث التالية:

- **الأزمة النفطية المتكررة:** تذبذب في أسعار النفط أثر ذلك سلبيًا على الدول التي تعاني من هشاشة نموذجها الاقتصادي على غرار الاقتصاد الوطني الذي شهد تحولات اقتصادية واجتماعية جراء أيضا ما عرفته الساحة السياسية منذ الحراك الشعبي 22 مارس 2018.

- أزمة الفيروس التاجي 19 وتبعاته السوسيوإقتصادية: حالة من الركود الإقتصادي الحاد؛ إنهيار مفاجئ لقيم وأصول العديد من البورصات العالمية؛ شلل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي؛ تعطل الإستثمارات جراء التخوف من مستقبل غير واضح المعالم.

- تدارك أهمية ركائز إقتصاد المعرفة: توظيف العلم والمعارف لإحتواء الجائحة من خلال ترقية وتشجيع البحث العلمي والابتكار التكنولوجي؛ الإستعمال المكثف والفعال لـTIC؛ تطوير مقاربة تحفيزية لدى المؤسسات الحكومية؛ التكفل بالتعليم والتكوين المستمر.

- إعادة النظر في أهمية العولمة: أزمة كورونا لم تثبت فشل العولمة وفقط، إنما أثبتت أيضاً مدى هشاشتها وزيف الحجج التي سبقت لتبريرها. فجميع الدول التي روجت للعولمة سارعت إلى الانغلاق والحد من السفر، إغلاق الحدود وتخزين الإمدادات الطبية والغذائية. فالأزمة ساهمت في قتل العولمة بتأثيرها على حركة الأشخاص والبضائع.

- الأزمة الجيوسياسية الأخيرة: اضطراب الأوضاع السياسية ونشوب الحرب الروسية الأوكرانية، تشير إلى ظهور أزمة متعددة الأبعاد في الأفق خاصة على الصعيد الأمن الغذائي والطاقي.

2. العولمة: متطلبات قائمة على بدائل حقيقية (جفلاط عبد القادر، 2016).

في ظل المتطلبات الخاصة بالعولمة، ظهر نمط نمو اقتصادي جديد فرض نفسه تدريجياً، ألا وهو الإقتصاد القائم على العلم. هناك عدة مقاربات لإقتصاد المعرفة في العالم نذكر منها: مقاربة بلدان التعاون الاقتصادي، المقاربة الأوروبية، المنهج الفرنسي الخ. لقد حدّد البنك الدولي⁶ أربع مجالات تعتبر ركائز أساسية للإقتصاد المعرفة : نظام مؤسسي ملائم وإطار اقتصادي شامل ومحفّز، مجتمع من أفراد مؤهلين ذوي مرونة وإبداع، تعبئة ديناميكية للاتصال والاعلام ونظام ابتكار فعال.

لقد خصّ هذا النوع من الإقتصاد أيضاً الدول النامية التي تشبعت بالنجاحات ونذكر على سبيل المثال: ماليزيا، الهند، الأردن ودول الخليج. بالتوازي، يوجد عدد لا يستهان به من الدول السائرة في طريق النمو كالجزائر التي لا تزال في وضع اقتصادي متدن بالرغم من تسجيل أحياناً مؤشرات إقتصادية كلية مرضية نسبياً من حيث النمو، التضخم، ميزان المدفوعات ... فالمشكل يكمن في هشاشة العجلة الإنتاجية والتبعية المطلقة للصادرات في مجال المحروقات التي تشكّل أكثر من 95% من مجموع الصادرات، ضف إلى ذلك، ضعف الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج ومشكل تشغيل الشباب الذي يعتبر مستقلاً تماماً عن مستوى الطلب بصفة عامة.

ظلت التوازنات الداخلية والخارجية هشّة وضعيفة بالرغم من المجهودات والإمكانات المتوفرة على شكل استثمارات وإصلاحات اقتصادية. ولقد عرفت السنوات الأخيرة استثمارات مكثفة في جميع الميادين بما في ذلك المتعلقة بالتعليم والتكوين، لكن بدون جدوى ولم تسجل نتائج مرجوة من حيث النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فجّل المشاريع والبرامج المعتمدة أعطت نتائجاً جد مخيبة. إن الإطار الاقتصادي والمؤسسي العام لا يزال سلبياً وغير ملائماً للمقاولاتية والابتكار، وبالتالي غير كافي للتقييم الأمثل للاستثمارات. ويمكن ذلك في رداءة المستوى التأهيلي للفاعلين من جهة ودرجة التضييل الإستراتيجي من جهة أخرى. الأمر الذي جعل هذه الاستثمارات بعيدة عن المعايير المعترف بها دولياً.

1.2 المؤشر العالمي لتنافسية المعرفة.

معالجة مشكلة فيروس كورونا أظهر مدى أهمية تعزيز الركائز المختلفة لاقتصاد المعرفة في وقت قياسي. وتشير درجة اندراج البلدان في هذا الاقتصاد إلى مدى تأثير ذلك على احتواء الأزمة من سرعة وفعالية التعامل مع هذا المشكل. فيبدو أن الدول الاسكندنافية التي تتأثر قمة الترتيب في هذا الاقتصاد قادرة على مواجهة هذا الظرف العصيب. على عكس البلدان النامية أو الفقيرة التي للأسف يصعب عليها التصدي لهذا الوباء الفتاك.

فالعالم اليوم بأمر الحاجة إلى توظيف العلم والمعارف لإيجاد الحلول من خلال ترقية الابتكار، الاستعمال المكثف والفعال لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC)، تطوير مقاربة تحفيزية للمؤسسات الحكومية والتكفل بقطاع التربية والتكوين بشكل واسع... كل ذلك يظهر جلياً من خلال مؤشر أدرج مؤخراً (2002-2003)، من شأنه الاهتمام بتنافسية المناطق في مجال المعرفة وتوظيفها لحل المشاكل كالباحث عن البدائل المثلى للنموذج الاقتصادي القائم والحد من التبعية الاقتصادية وتشجيع التصنيع والإنتاج لتلبية الطلب التنامي ولما لا اعتماد وجهة التصدير.

المؤشر العالمي لتنافسية المعرفة هو عبارة عن مؤشر مركب يقوم بقياس فعالية المعرفة، إشراك واستدامة إقليم ما وإلى أي مدى يمكن ترجمة المعرفة على شكل سلع وخدمات اقتصادية والتي تحقق الزيادة في الثروة والحد من التبعية الاقتصادية عبر الواردات.

الجدول 1- مؤشرات قياس درجة التحضير للانضمام إلى الاقتصاد المبني على المعرفة:

المتغيرات الأساسية	ركائز المعرفة و مؤشرات النجاعة
- النمو السنوي لـ PIB - مؤشر التنمية البشرية (IDH)	مؤشرات النجاعة
- الحواجز التعريفية وغير التعريفية: - حقوق الملكية - القانون	نظام مؤسساتي و محفّزات إقتصادية
- محو الأمية (نسبة الأشخاص الذين أعمارهم ≤ 15 سنة). - عدد المسجلين في الثانوي. - عدد السجلين في الجامعي.	التعليم والموارد البشرية
- عدد الباحثين في R&D / مليون نسمة - عدد البراءات الإختراعية الممنوحة من l'US Patentand Trademark Office مليون نسمة / (USPTO) - عدد المقالات المنشورة في مجلات علمية و تقنية / مليون نسمة.	نظام الابتكار
- الهواتف / 1000 نسمة. - الحواسيب / 1000 نسمة.	البنى التحتية المعلوماتية

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع التصدير في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساس التنمية الاقتصادية و الإجتماعية بالنظر لمرودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمارات، وما تحققه من قيم مضافة، إذ تمتلك هذه المؤسسات، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، القدرة على مسايرة التحولات السريعة، نظرا لما تتمتع به من ديناميكية وسرعة الاستجابة للتطورات المستمرة، من خلال إبتكار منتجات تستجيب للمعايير والتطورات التي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، ضف إلى ذلك قدراتها الهائلة على إختراق الأسواق الدولية و بالتالي المساهمة بشكل فعال في ترقية الصادرات، توفير العملة الأجنبية و الحد من العجز في ميزان المدفوعات بل و تحقيق فائض في الميزان، في العديد من الدول النامية.

إلا أن الجزائر كدولة نامية، لم تركز في انطلاقتها التنموي الإقتصادي على وعاء الأفكار الذي يحتضنه مختلف التجارب الرائدة في هذا المجال بحيث راحت تبني على سياسات ترقية بإعتمادها على هذا النوع من المؤسسات لملء فراغات التنمية؛ لكن، الملاحظ أنه مؤخرًا تم تدارك⁷ تلك الحقيقة لكن بعد هدر الكثير من موارد الدولة و قدرات مؤسساتها. وهي تسعى حاليًا للإستفادة من هذا القطاع الواعد من خلال تطوير، تأهيل ومراقبة هذه المؤسسات وجعلها تساهم في النمو والتنمية.

ففي نهاية عام 2019، تم تسجيل 1193339 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل بشكل رئيسي في الخدمات والحرف والبناء، في حين أن 8.69٪ فقط منها تعتبر مؤسسة صناعية. وفي هذا السياق، إتمدت الحكومة الجزائرية آليات لدعم وتعزيز هذا النوع من المؤسسات في جميع مراحلها: من التأسيس إلى التنمية. من بين التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية هي تخفيض كبير في الضرائب، وسهولة الوصول إلى الاقتراض، تحديدًا FGAR و CGCI-PME و ANGEM، ناهيك عن آليات الدعم المختلفة للمقاولاتية مثل ANSEJ سابقا و CNAC ومراكز التوجيه والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشتلات المؤسسات. وتجدر الإشارة أيضًا إلى إنشاء وزارة مخصصة للشركات الناشئة والمؤسسات المصغرة وكذلك الحاضنات في جميع المدن الرئيسية في البلاد. تعتبر المؤسسات المصغرة التي تمثل 97٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الطلب والتطور التكنولوجي، وتمتلك إمكانيات أكبر لاعتماد أساليب إدارية جديدة. وبالتالي، يعتبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة اقتصادية حيوية وفرصة إستراتيجية، إذ تلعب دورًا أساسيًا في خلق الثروة، زيادة العمالة ورفع الناتج المحلي الإجمالي.

1.3 الجانب النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة: معايير كمية كعدد العمال ورقم الأعمال؛ معايير نوعية (ستيلي، 1958) كدرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم.

ليست كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة مؤهلة لخوض غمار العولمة ومتطلباتها. فالجانب النوعي لهذه المؤسسات يكمن في معايير الممارسات الجيدة للمؤسسات وإحضار الأبعاد النوعية لتشغيل المؤسسات كالبعد الإيكولوجي ومعايير الجودة؛ البعد التكنولوجي وترسيخ روح الإبداع والابتكار؛ البعد الإستراتيجي والمساهمة في معالجة القضايا الاقتصادية العالقة وإيجاد البدائل لإرساء نموذج إقتصادي حقيقي قائم على الإكتفاء والتنوع.

تعتبر المؤسسات الناشئة إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافعا قويا للنمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني. كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل الوطني وخلق القيم المضافة وامتصاص البطالة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. هناك فرق جوهري بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها تتفق في تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في التقليل من حجم البطالة ودعم سياسة التشغيل والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فخلاصة القول في هذا الصدد،

- ليست أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة مؤهلة للتدويل وبالتالي قادرة لخوض غمار العولمة ومتطلباتها.
- تسليط الضوء على الجانب النوعي يكمن في معايير جودة الأداء المتمثلة في:
 - الممارسات الجيدة وإحضار كل أبعاد التنمية المستدامة بما فيها البعد الإيكولوجي.
 - البعد التكنولوجي وترسيخ روح الإبداع و الابتكار.
 - البعد الإستراتيجي والمساهمة في معالجة القضايا العالقة وإيجاد البدائل لإرساء نموذج إقتصادي حقيقي قائم على الإكتفاء والتنوع.

2.3 المتوسطات الصغيرة والمتوسطة في قطاع IAA.

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية (IAA) قطاعا واعداً و يتمتع بإمكانيات هائلة للنمو والتنمية، فضلاً عن المشاكل العويصة وتبعاتها التي تستدعي إيجاد حلول لها. يضم هذا القطاع كل الأنشطة الاقتصادية لنظام الغذاء من إنتاج، توزيع واستهلاك الغذاء وبالتالي تحقيق هدفين استراتيجيين على المدى القصير والبعيد على حد سواء: ضمان الأمن الغذائي للبلد والمساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني كمقاربة بديلة للنموذج الاقتصادي الهش الذي تعتمد الجزائر بالرغم من تعاقب الأزمات البترولية.

الجدول التالي يعطي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في الفترة الممتدة ما بين 2006-2016.

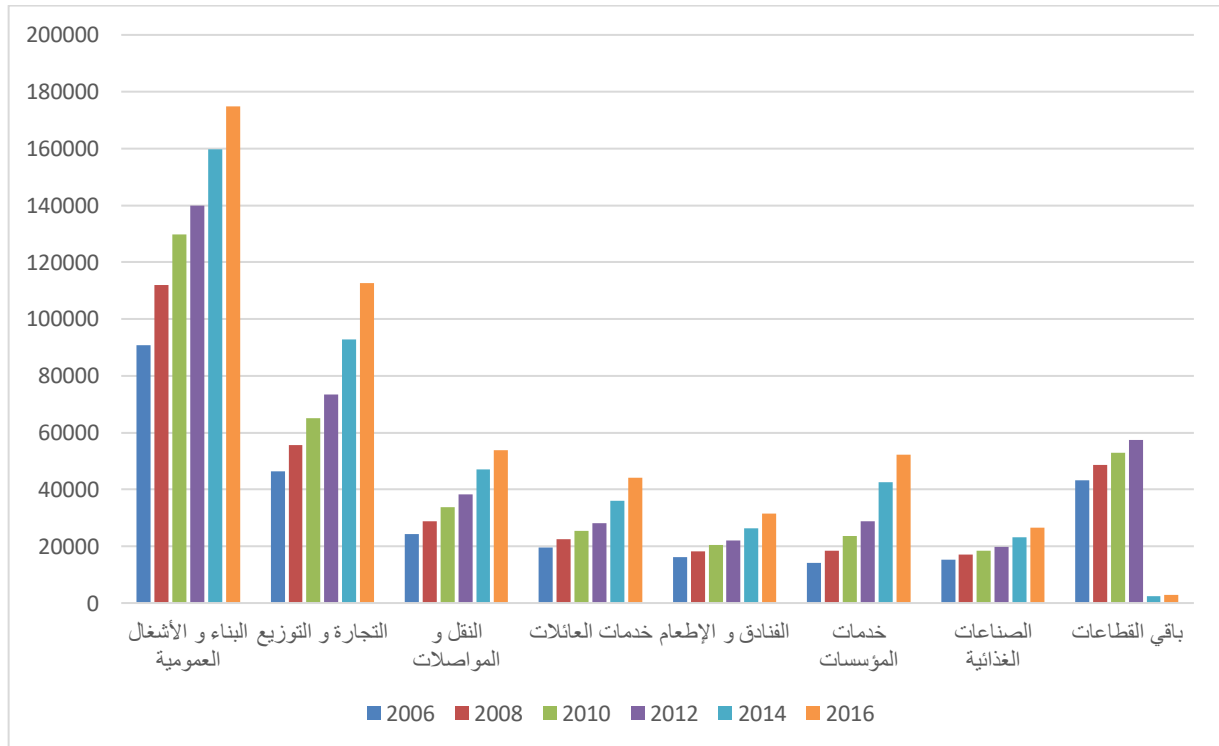
الجدول 2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع:

القطاع	2006	2008	2010	2012	2014	2016
البناء و الأشغال العمومية	90702	111978	129762	139875	159775	174848

112727	92867	73367	64962	55551	46461	التجارة و التوزيع
53790	46987	38317	33848	28885	24252	النقل و المواصلات
44177	36112	28114	25403	22529	19438	خدمات العائلات
31541	26264	22126	20401	18265	16230	الفنادق و الإطعام
52331	42630	28813	23541	18473	14134	خدمات المؤسسات
26635	23075	19758	18394	17045	15270	الصناعات الغذائية
2767	2439	57409	53008	48661	43319	باقي القطاعات
1022621	496989	407779	369319	321387	269806	المجموع

المصدر : وزارة التجارة.

شكل 1- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع:



المصدر: منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت نسبة نموها 74.42% في 2016 مقارنة بـ 2006 لكن حصتها بالنسبة لإجمالي المؤسسات إنخفض من 5.65% في 2006 إلى 2.60% في 2016 وهذا يمكن تفسيره باكتساح الواردات أهم المنتجات الغذائية.

خلاصة القول في هذا الصدد أنه:

- يعتبر قطاع (IAA) قطاعاً واعداً لما يتمتع به من إمكانيات معتبرة للنمو والتنمية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد المحروقات.
- يضم هذا القطاع كل الأنشطة الاقتصادية لنظام الغذاء من إنتاج؛ توزيع؛ إستهلاك.

- يقوم القطاع على تحقيق أهداف إستراتيجية على المدى القصير والبعيد: ضمان الأمن الغذائي للبلد والمساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني.
- الملاحظ أن هذا القطاع في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة نموه 74.42% في 2016 مقارنة بعام 2006.
- إنخفضت حصة هذا القطاع بالنسبة لإجمالي PME و PMI بـ3.05% في نفس الفترة ويرجع ذلك لإكتساح الواردات أهم المنتجات الفلاحية.
- عرف قطاع (IAA) تسهيلات وتغييرات هيكلية بإعتباره كدعامة رئيسة لزيادة مستويات الإنتاج الوطني، تنويع الإقتصاد، رفع معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات وإحلال الواردات من المنتجات الغذائية المستوردة .
- وتأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقدمة حيث تحصد أكبر حصة بقيمة 26635 مؤسسة من مجموع المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع، حيث تساهم هذه المؤسسات في تنمية الإقتصاد عن طريق رفع العمالة وخلق القيمة المضافة.

3.3 تطور الصادرات خارج المحروقات في قطاع " IAA".

لقد سجلت صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية (2021) إرتفاعاً محسوساً بـ64,56% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية (2020) أي ما يعادل 1.14 مليار دولار أمريكي مقابل 694 مليون دولار أمريكي⁹. وحسب نفس المصدر، حققت مجموعة من 832 مؤسسة مصدرة عمليات التصدير خلال هذه الفترة، ويتعلق الأمر بأهم المنتجات المصدرة وهي مادة الإسمنت التي بلغت 51.54 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 144.45%، ومادة السكر بـ 120 مليون دولار أمريكي ما يعادل 44.54%.

بالمقابل، بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية حوالي 2.82 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية مقابل حوالي 3.18 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية أي بتراجع 11.35% ما يعادل حوالي 361 مليون دولار¹⁰.

ويعود هذا التراجع أساساً إلى انخفاض استيراد الحبوب والحبوب ومشتقاته والسكر والصويا والبقول. وبلغت فاتورة استيراد الحبوب والدقيق والطحين التي تمثل حوالي 33% من فاتورة استيراد المواد الغذائية، 921.33 مليون دولار مقابل 161.163 مليار دولار في 2018 أي بانخفاض قدره 20.81%.

كما تراجعت فاتورة استيراد منتجات الحليب إلى 493.48 مليون دولار مقابل 564.56 مليون دولار أي بتراجع قرابة 12.6%.

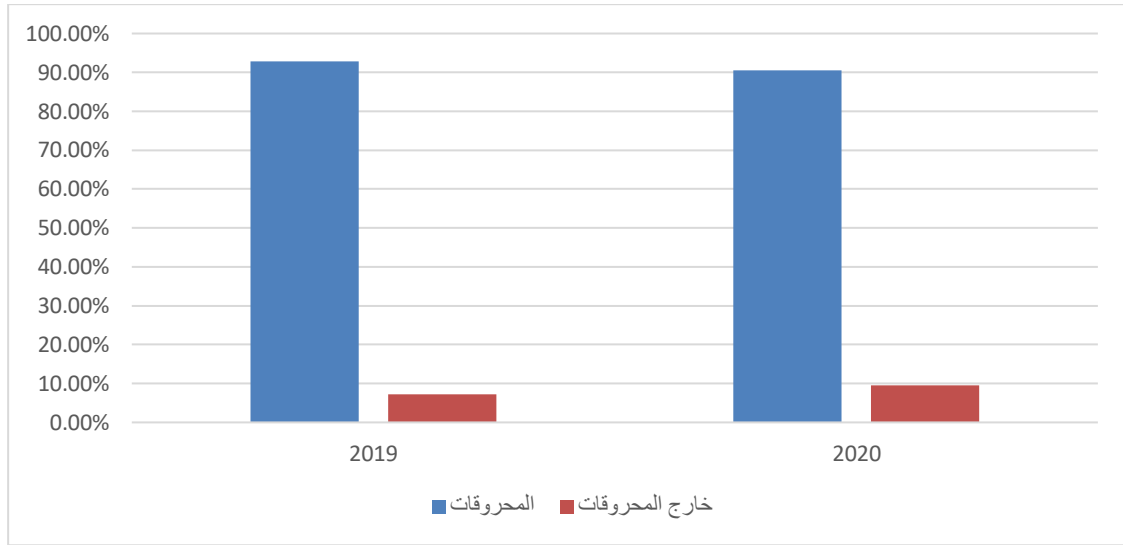
وانخفضت أيضا فاتورة استيراد السكر ومشتقاته بنسبة 17% أي ما يعادل 248.85 مليون دولار مقابل 299.82 مليون دولار.

يلخص الجدول التالي الإتجاهات العامة للصادرات ما بين 2019-2020.

الجدول 3- الإتجاهات العامة للصادرات في الجزائر : الوحدة : مليون دولار أمريكي.

الصادرات	2019	2020
المحروقات	33248.17	21541.11
خارج المحروقات	2580.36	2255.49
	%92.80	%90.52
	%7.20	%9.48

المصدر : وزارة التجارة.
الشكل 2- الإتجاه العام لحجم الصادرات ما بين 2019-2020:



المصدر : وزارة التجارة.

الملاحظ هو أن حجم الصادرات الإجمالية إنخفض بـ 33.58% في 2020 مقارنة بـ 2019 ويعود هذا التراجع إلى الركود الذي شهده الإقتصاد العالمي وشلل المبادلات التجارية جراء تداعيات جائحة الكورونا.

لكن، مع نهاية سنة 2022 وصلت الصادرات خارج المحروقات إلى 7 ملايين دولار أمريكي، ما يؤكد عزم الحكومة الجزائرية على تحقيق عتبة 10 ملايين دولار أمريكي خلال السنة الاقتصادية 2023. إذ تعتزم الحكومة وضع حزمة جديدة من الإصلاحات لتطوير المجالات ذات القدرات العالية للتصدير اعتمادا على "التفعيل الكلي للمنظومة القانونية الجديدة للاستثمار".

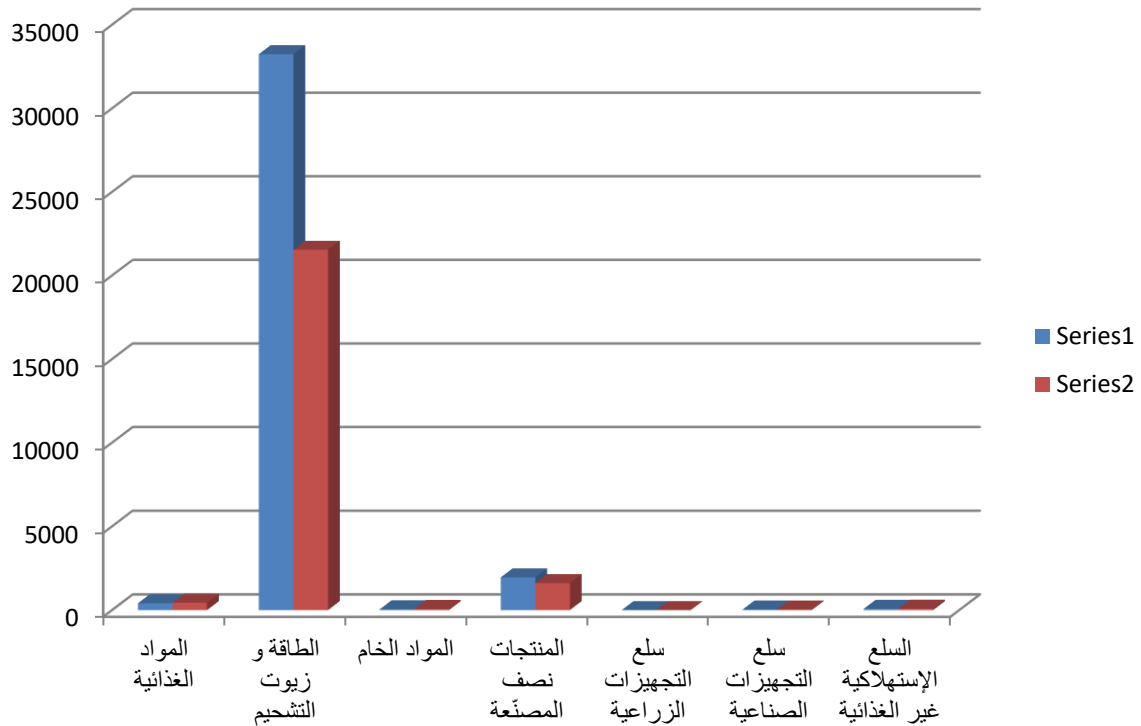
الجدول التالي يعطي صورة أكثر وضوحاً لهذا بالنسبة لحجم الصادرات في المواد الغذائية التي أخذت منحى معاكس.

الجدول رقم 4- التطورات الأخيرة لحجم الصادرات حسب القطاع: الوحدة: مليون دولار أمريكي

القطاع	2019	2020
المواد الغذائية	407.85	442.59
الطاقة و زيوت التشحيم	33243.57	21541.11
المواد الخام	53.89	71.52
المنتجات نصف المصنعة	1956.92	1611.18
سلع التجهيزات الزراعية	0.25	0.32
سلع التجهيزات الصناعية	36.42	39.06
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	82.97	90.81
المجموع	35825.53	23796.53

المصدر : وزارة التجارة.

الشكل رقم 3- التطورات الأخيرة لحجم الصادرات حسب القطاع ما بين 2019-2020:



المصدر : وزارة التجارة.

نلاحظ من خلال البيانات المقدمة في الجدول أعلاه أنّ الصادرات سجلت إنخفاضًا محسوسًا في جميع القطاعات ما عدا قطاع المواد الغذائية الذي عرف تطورًا بنسبة 86% في العام الماضي مقارنة بسنة 2019.

خلاصة القول إنه مقارنة بعام 2020 التي تميز بظهور أزمة الكوفيد-19 تم تسجيل مايلي:

- إنخفاض حجم الصادرات الإجمالية بـ 33.58% في 2020 مقارنة بعام 2019 ويعود هذا إلى الركود الذي شهده الإقتصاد العالمي وشلل المبادلات التجارية جراء جائحة كورونا.
- الملاحظ أن كل القطاعات سجلت إنخفاضًا محسوسًا ما عدا قطاع المواد الغذائية الذي عرف تطورًا بنسبة 86% في نفس الفترة.
- لكن خلال الأشهر الأولى من 2021، عرفت الصادرات خارج المحروقات إرتفاعًا محسوسًا (64.56%) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020.
- ساهمت مجموعة من 694 مؤسسة مصدرة وتعلق الأمر بمادة الإسمنت ومادة السكر.
- بالمقابل تراجعت فاتورة إستيراد المواد الغذائية بنسبة 11.35% خلال الأشهر الأولى من 2021.
- يعود هذا التراجع إلى إنخفاض إستيراد الحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر، الصويا والبقول.

4. ما هي خارطة الطريق لمواجهة هذه التحديات¹¹؟

ترتبط هذه التحديات بالتنوع الاقتصادي، وهي عملية معقدة وطويلة لا تتحقق إلا عن طريق تحول هيكلي للاقتصاد، مدفوعًا بمستويات عالية من الإنتاجية الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد داخل القطاعات وفيما بينها. دعماً لهذا الهدف الاستراتيجي وعلى أساس العديد من الدراسات الدولية، سيكون من المستحسن الشروع في برنامج إصلاح حقيقي يهدف إلى:

- تعزيز جودة الرأسمال البشري: ويتحقق ذلك من خلال تحسين جودة التعليم والتكوين عبر كل الأطوار التكوينية وذلك لهدف تحسين سوق العمل، تعزيز روح الإبداع ودعم النمو وبالتالي ترقية الوجهة التصديرية.
- تعزيز الانفتاح التجاري: ما يسمح بمجابهة المنافسة واكتساب المعرفة الفنية وفق المعايير الجديدة للتنافسية العالمية.
- تحسين جودة أداء المؤسسات: وتقاس بجودة الحوكمة (احترام العقود، التحكيم، إلخ) والحد من مستوى الفساد قصد خلق مناخ ملائم مبني على الثقة والمصداقية.
- تحسين البنى التحتية: خاصة فيما يتعلق بالنقل والمواصلات تكثيف الإستعمال الفعال لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال ويعتبر ذلك أكثر من ضرورة قصد الدخول في دائرة التجارة الإلكترونية الدولية.
- العمل على فتح حساب الرأسمال لتعبئة الإدخار الأجنبي، لا سيما في شكل استثمارات أجنبية مباشرة (IDE) حتى لو كانت تميل إلى التوجه إلى القطاعات التي تتمتع فيها البلدان بميزة تنافسية مستدامة.
- إصلاح المنظومة المالية والبنكية قصد تسهيل المعاملات التجارية وفتح شبابيك رأسمال المخاطر لتشجيع وترقية المؤسسات الناشئة.
- تطوير القطاع المالي لتحسين الوصول إلى الاقتراض المالي بين القطاعات (وبين المؤسسات داخل القطاعات).
- إعتداد سياسة صناعية قائمة على أدوات التدخل المباشر وغير المباشر لتعزيز القدرة التنافسية لشركات التصدير ووضع اقتصاد الدولة في السوق العالمية.

الخلاصة.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أن عملية التصدير هي سيرة من خيارات إستراتيجية خاصة مع تزايد المنافسة و الترابط المتنامي في سياق الشمولية و العولمة. في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر على غرار دول العالم من تفشي الوباء وتداعياته الإجتماعية والإقتصادية، الأزمات النفطية المتكررة وكذا الأوضاع السياسية الإنتقالية وكذا الأوضاع

الجيوستراتيجية في أوكرانيا، وما قد ينجر عنه من تداعيات على الأمن القومي والغذائي و الطاقوي جعل الدولة تبحث عن استراتيجيات لدعم قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات كقطاع الصناعة والفلاحة .

نتيجة لهذه الجهود، عرف قطاع الصناعات الغذائية نمواً ملموساً لكونه خيار إستراتيجي لمواجهة الطلب المحلي وترقية التجارة الخارجية.

وقد عرف قطاع الصناعة الغذائية تسهيلات وتغييرات هيكلية باعتباره كدعامة رئيسة لزيادة مستويات الإنتاج الوطني، تنويع الإقتصاد، رفع معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات وإحلال الواردات من المنتجات الغذائية المستوردة .

وتأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقدمة حيث تحصد أكبر حصة بقيمة 26635 مؤسسة من مجموع المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، حيث تساهم هذه المؤسسات في تنمية الإقتصاد عن طريق رفع العمالة وخلق القيمة المضافة.

إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في ترقية التجارة الخارجية من خلال رفع الإنتاج وتلبية الطلب المحلي وتقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام (لطرش. ذهبية، 2015).

المراجع.

- فاتح حركاتي، (2015)، الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مؤسسة عالم الرياضة للنشر، الجزائر
- عبد القادر جفلاط ، (2016)، "الإقتصاد القائم على المعرفة" أسس و تطبيق في المؤسسة الجزائرية منسق البحث الجماعي ماكثاك- كرياد، EUE
- لطرش، ذهبية(2015)، " واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام" .
- تقرير وزارة التجارة.
- بيانات مديرية الدراسات والاستشراف للجمارك.
- بيانات وزارة الصناعة والمناجم.
- تقرير لصحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 16 مارس 2020، تحت عنوان " هكذا سوف يدمر كورونا الإقتصاد".

تقرير للإنديبندينت العربية بتاريخ 25 مارس 2020

مقال في صحيفة " ForeignAffairs " الأمريكية

Kheira Arbaoui (24 et 25 Novembre 2021), « La réalité de l'exportation dans les moyennes et petites entreprises : essai d'analyse dans l'industrie agroalimentaire (IAA), Colloque International sur:« L'entreprise exportatrice face aux défis de la mondialisation: cas des PME-PMI » université d'Oran2 Algérie.

Abdelrahim Bessaha macro-économiste, spécialiste des pays en post-conflits et fragilités. El watan du 5/10/2020.

Abdelkader Djeflat , (2016) ouvrage collectif sur : *Economie fondée sur la connaissance, fondements et application à l'entreprise algérienne*, Editions Universitaires Européennes. Paris. Ouvrage traduit en langue arabe par : Arbaoui KH, co-auteure.

Staley.,A (1958) Small industry development research program on small industry

¹تقرير لصحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 16 مارس 2020، تحت عنوان " هكذا سوف يدمر كورونا الاقتصاد".

²تقرير للإندبندنت العربية بتاريخ 25 مارس 2020 .

³الظرف واعد لإبراز أهمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة كونها أكثر ديناميكية ومرونة.

⁴مقال في صحيفة " Foreign Affairs " الأمريكية.

⁵BBC 28 مارس 2020.

⁶لهذا الغرض، نظم البنك الدولي منذ 2002 عدة ملتقيات كبرى ضمت مجموعة من الفاعلين الإقتصاديين، الأكاديميين وصناع القرار، في بلدان المغرب والمشرق العربيين، نوقش خلالها: آفاق إقتصاد المعرفة لهذه البلدان. Marseille 2002, Marseille 2004, Tunis 2005.

⁷تم تدارك التأخر من خلال إعتداد وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ووضع آليات تطورها.

⁸وزارة الصناعة والمناجم. كشف المعلومات رقم 36، نسخة أبريل 2020.

⁹تقرير وزارة التجارة.

¹⁰مديرية الدراسات والاستشراف للجمارك.

¹¹Abdelrahmi Bessaha macroéconomiste, spécialiste des pays en post-conflits et fragilités. El watan du 5/10/2020 <https://www.elwatan.com/pages-hebdo/sup-eco/les-comptes-exterieurs-de-lalgerie-analyse-et-pistes-de-reformes-pour-une-strategie-de-diversification-des-exportations->